

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 2 جمادى الأولى 1443 (7 ديسمبر 2021)، والذي يمنح أجل (5) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية بتوزيع السيارات، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز الحالية؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بتظير من ملف التبليغ بتاريخ 2 جمادى الأولى 1443 (7 ديسمبر 2021)؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقررة الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا الخلاصات والتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 12 من جمادى الأولى 1443 (17 ديسمبر 2021)؛

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالي كان موضوع عقد شراء تم توقيعه من قبل الأطراف المعنية بتاريخ 23 نوفمبر 2021، ممّا يجعلها خاضعة للتبليغ طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه؛

وحيث إن المادة 11 من نفس القانون تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة، بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد سقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة؛

قرار لمجلس المنافسة عدد 137/ق/2021 صادر في 12 من جمادى الأولى 1443 (17 ديسمبر 2021) المتعلق بتولي شركة «Auto Hall SA» المراقبة الحصرية المباشرة على شركة «La Société de Développement Automobile SA» عبر اقتناء مجموع رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة.

بناءً على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 الصادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 الصادر في 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 12 من جمادى الأولى 1443 (17 ديسمبر 2021)، طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛

وبعد تأكيد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس؛

وعلى تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 126/ع.ت.إ/2021، بتاريخ 16 من ربيع الآخر 1443 (22 نوفمبر 2021)، المتعلقة بتولي شركة «Auto Hall sa» المراقبة الحصرية المباشرة على شركة «La Société de Développement Automobile sa» عبر اقتناء مجموع رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 138/2021 المؤرخ في 18 من ربيع الآخر 1443 (24 نوفمبر 2021) والقاضي بتعيين السيدة رجاء مغربي مقررة في الموضوع، طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 27 من ربيع الآخر 1443 (3 ديسمبر 2021)؛

وحيثُ إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف وأخذا بعين الاعتبار طبيعة الطلب وفوارق الأسعار وكذا مسالك التوزيع، فإن السوق المعنية بهذه العملية هي سوق توزيع السيارات الفاخرة :

وحيثُ إنه تم تحديد السوق الوطنية كسوق جغرافية لسوق توزيع السيارات الفاخرة، على اعتبار خصوصية هذا النوع من السيارات من حيثُ السعر وقلة الزبناء المؤهلين لاقتنائها وكذا محدودية شبكات توزيعها على الصعيد الجهوي أو المحلي ؛

وحيثُ إنه بالنظر إلى طبيعة العملية الحالية من منظور آثارها على المنافسة، فإن التحديد الجغرافي للسوق يمكن أن يبقى مفتوحا دون حاجة لاعتماد تقسيم أدق ؛

وحيثُ إن التحليل التنافسي للعملية موضوع التبليغ، أبان عن كون السوق المرجعية تعرف تعددا للفاعلين، إلى جانب خضوعها لضوابط قانونية من طرف الجهات المتدخلة ؛

وحيثُ إنه لا وجود لأي تداخل أفقي أو عمودي ما بين أنشطة الشركتين طرفي عملية التركيز الحالية، نظرا لكون شركة «Auto Hall sa» لا تعتبر فاعلا مباشرا على مستوى سوق توزيع السيارات الفاخرة لا تملك مساهمات فيه ؛

وحيثُ إن وزارة الصناعة والتجارة قد أكدت من خلال رأيها، أنها لا ترى مانعا في الترخيص للعملية ؛

وحيثُ إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، يتبين أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في السوق الوطنية،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 126/ع.ت.2021، بتاريخ 16 من ربيع الآخر 1443 (22 نوفمبر 2021)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة لعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Auto Hall sa» المراقبة الحصرية المباشرة على شركة «La Société de Développement Automobile sa» عبر اقتناء مجموع رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

وحيثُ إن العملية موضوع التبليغ الحالي تتعلق بتولي شركة «Auto Hall sa» المراقبة الحصرية المباشرة على شركة «La Société de Développement Automobile sa» عبر اقتناء مجموع رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيثُ إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز رقم المعاملات الوطني المحقق من قبل مجموع المنشآت المعنية بالعملية للسقف المحدد وفق المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيثُ إن الأطراف المعنية بعملية التركيز الحالية هي على التوالي:

الطرف المقتني : شركة «Auto Hall sa»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، تنشط في مجال توزيع المركبات والمعدات المتحركة الحاملة لعلامات تجارية أجنبية مختلفة، بما فيها العربات الخفيفة والمعدات المتحركة الموجهة للاستعمال الصناعي والفلاحي والأشغال العمومية. كما أنها تقوم على مستوى السوق الوطنية بتجميع و توزيع الشاحنات والحافلات الحاملة للعلامة التجارية «Fuso» ؛

الطرف المستهدف : شركة «La Société de Développement Automobile sa»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون المغربي، تنشط على مستوى السوق الوطنية كموزع حصري للسيارات الحاملة للعلامة التجارية «Maserati» ؛

وحيثُ إنه، حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي الحالية تندرج في إطار استراتيجية شركة «Auto Hall sa» الهادفة إلى توسيع وتنوع نشاطها ليشمل توزيع السيارات الفاخرة ؛

وحيثُ إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة، واعتمادا على الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فقد تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، بتاريخ 12 من جمادى الأولى 1443 (17 ديسمبر 2021)، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجلسة، والسيدة جيهان بن يوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات:

أحمد رحو.

جيهان بن يوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.
